مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد الرابع - ديسمبر 2015

OEBUniv.Publish

السياسة الضريبية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر
- إشارة إلى تجارب دولّية -

The fiscal Policy and its role to attract the Foreign Investment in Algeria: some international cases

د.عطيــوي سميــرة جامعـة قسنطينــة -2- عبد الحميد مهري الجزائـر

تاريخ التسليم:(30 /08/ 2015)، تاريخ التقييم:(29 /09/ 2015)، تاريخ القبول:(30/ 10/2015)

الملخص

تهدف الدراسة إلى التعّرف على طبيعة السياسات الضريبية بأنواعها المختلفة ومدى تأثيرها على جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب عليه، مما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين عند الحديث عن مستقبل النفط التلويح بأنّ الدول النفطية ستواجه أزمات مالية في السنوات العشرة المقبلة، إذا لم توسع استثماراتها.

الكلمات المفتاحية: السياسات الضريبية - أزمات مالية - الاستثمار الأجنبي – جذب - التنمية الاقتصادية.

Abstract

This study aims to present the nature of the different fiscal policies and their impact to attract the foreign investment to Algeria regard to its importance of the economic growth while the oil price and the demand are falling down. This had led some experts to talk about the future of the oil predicting that the oil countries would face financial crises the next decade if the investment doesn't expand.

Key words : fiscal Policy- financial crises - Foreign Investment – to attract - economic growth .

مقدمة

أدى التوسع الكبير في خدمات الاتصال والانفتاح الكبير بين الدّول، إلى تزايد التنافس بين الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء على جذب الاستثمار الأجنبي، لما له من أهمية في تحقيق التنمية الاقتصادية، لا سيما مع انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب عليه، هذه الأحوال التي تسيطر على دول العالم شهدت هبوطا في مؤشرات الأسواق العالمية، مما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين عند الحديث عن مستقبل النفط التلويح بأنّ الدول النفطية ستواجه أزمات مالية في السنوات العشرة المقبلة، إذا لم توسع استثماراتها.

مشكلة البحث:

نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد اتجهت أغلب الدول إلى فتح أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة الدول النامية ذات الاقتصادات المتعثرة التي تجد في هذا الجذب السبيل لتجاوز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها وأصبح هناك تنافس لهذه الدول نحو اجتذاب المزيد منه، بتحسين البيئةالاستثمارية وتشريع القوانين الجاذبة للاستثمارات الأجنبية، إلاّ أنّه في الواقع فإنّ أغلب الدول النامية ومنها الجزائر لازالت تعاني من انخفاض التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

انطلاقا من أهمية هذا الموضوع تأتي هذه الدراسة لتناول الجاذبية الضريبية باعتبارها تمثل أحد الأساليب الفعالة المستخدمة من طرف الدول المضيفة لجذب المستثمرين.

في هذا الإطار يطرح موضوع البحث التساؤل الرئيسي الآتي:

ما هو أثر السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيلها في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية جملة من التساؤلات الفرعية الآتية :

ماهي أهمية السياسة الضريبية في جذب الاستثمار؟

هل السياسة الضريبية وفرض الرسوم لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية ؟

ماهي أهمية الحوافز الضريبية لجذب المستثمرين؟

هدف البحث: يهدف البحث إلى تسليط الضوء على :

الوقوف على السياسات الضريبية وتحليلها وأثرها على الاستثمارات الأجنبية.

التعرف على السياسات الضريبية في الجزائر وهل هي كافية لجذب الاستثمار الأجنبي؟

الخروج بنتائج وتوصيات مهمة تساهم في بلورة إطار فكري حول السياسات الضريبية التي تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية الاستثمار الأجنبي لما له من تأثير على الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد انخفاض أسعار النفط وتراجع الطلب

فرضيات البحث :

إنّ السياسة الضريبية للدولة تلعب دورا فعالا في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد سواء.

السياسة الضريبية وفرض الرسوم لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

يعد منح الحوافز أو الاعفاءات الضريبية وسيلة ضرورية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر إلاّ أنّها تبدو غير كافية .

أولا: مفهوم وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

والاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفق للموارد الاقتصادية للغير بهدف استخدامها خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد، أما أهم أنواعه فهي المساعدات الدولية (القروض والهبات) والاستثمار المحفظي الذي يشمل شراء السندات الخاصة والعامة من الأسواق المالية، والاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو مجموعة التدفقات الناشئة نتيجة انتقال رؤوس الأموال الاستثمارية إلى الدول المضيفة لتعظيم الأرباح وتحقيق المنافع المرجاة، وبالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الدول، أما أهم إشكاله فقد يأخذ شكلا أحاديا في ملكية المشروع لرأس المال الأجنبي الخاص فقط أو يأخذ شكلا ثنائيا تكون فيه ملكية المشروع موزعة بين رأس المال الأجنبي الخاص ورأس المال المحلي (الخاص والعام)، أما الشكل الآخر فهو تدفقات الاستثمارات الاجنبية للشركات متعددة الجنسية الممتدة عبر العالمين المتقدم والنامي وهي تقود دفة التدفقات وتوجهها اينما تشاء[1].

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بتملك 10% أو أكثر من أسهم رأسمال الشركة على أن ترتبط هذه الملكية بالتأثير في إدارتها[2].

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر :

تختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر من دولة إلى أخرى وذلك وفقا لسياسات تلك الدول ورغبة فتح أسواقها للاستثمار الأجنبي المباشر ومدى ملاءمة البنية الاقتصادية لقيام هذه الاستثمارات، وقد

يرجعه البعض إلى مدى توفر مناخ الاستثمار المناسب، وفي هذا الصدد جاء في تقرير عن البنك العالمي بعنوان "قضايا نظام الإدارة العامة سنة 2006 إلى أنّ هناك ست عوامل أساسية تحمل المتعامل الأجنبي على إتخاذ قرار الاستثمار في بلد من عدمه وهي على الترتيب: الوصول إلى الأسواق، تكلفة اليد العاملة، درجة تأهيل اليد العاملة، استعداد البلد لاستقبال المستثمرين الأجانب، الإطار القانوني، الاستقرار السياسي[3].

تتحدد قدرة كل دولة على جذب الاستثمارات الأجنبية استنادا إلى متوسط دخل الفرد، معدل نمو الناتج المحلي، توافر البنية الأساسية، الاستقرار السياسي ومعدل العائد على الاستثمار.

أهمية الاستثمار الأجنبي:

من المعروف أن نجاح الحكومات في حل مشاكلها الاقتصادية ، وقدرتها على تحقيق هدف معين بلا شك دليل على صحة قراراتها ورشد خططها ، فتحقيق النفع الاقتصادي والاجتماعي يتوقف على رسم السياسات وتوفير المناخ المناسب لجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يرى البعض أنّ أهمية الاستثمار الأجنبي يبدو من خلال آثاره على الدول المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها وهي[4]:

1. أنّه وسيلة اكبر أمانا للتمويل أذا ما قورنت بالفروض الثابتة.
2. يمثل أسهل وسيلة وطريق أكثر فعالية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة.
3. يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير.
4. قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

ثانيا : مدى فعالية السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيراد العام في العصر الحديث لمواجهة النفقات التقليدية فقط، بل تهدف الدولة بموجبها إلى تحقيق أهدافها، وذلك م&ن خلال استخدام السياسة الضريبية التي توضع من خلال القانون الضريبي.

تعريف السياسة الضريبية:

تعرف علىأنّها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث أثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب أثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع[5].

ومنه فأنّ السياسة الضريبية ما هي في الواقع إلاّ أداة التحكم في جلب المشروعات الأجنبية إلى الجزائر

كما تشكل السياسة الضريبية وسيلة أساسية لتوجيه الاستثمار، حيث تعمل التشريعات على منح مزايا ضريبية لجذب المستثمرين الأجانب للنشاطات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني وتشمل هذه المزايا الضريبية مجموعة من التدابير متمثلة في الإعفاءات والتخفيضات الضريبية والرسوم لتشجيع الأعمال، أو منشات محددة بالذات إذ كان وجودها من متطلبات التعجيل بالتنمية[6].

مبادئ السياسة الضريبية: ويقصد بهذه المبادئ، تلك القواعد والأسس التي يتعيّن على المشرع المالي مرعاتها وهو بصدد وضع أسس النظام الضريبي في أي دولة، وتعتبر المبادئ الضريبية التي ضمنّها المفكر الاقتصادي آدم سميث في كتابه ثروة الأمم الصول التي يرجع إليها عند وضع نظام ضريبي وتتلخص هذه المبادئ في:

شكل رقم (1) أهم مبادئ النظام الضريبي

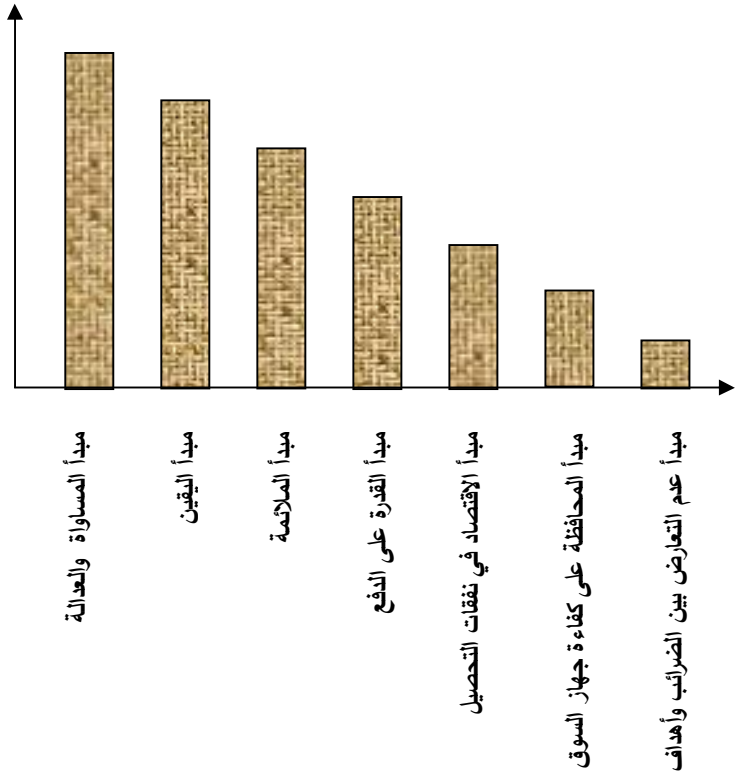

أهداف السياسة الضريبية:

لم تعد فرض الضرائب وجبايتها مقتصرا على توفير الإيرادات اللازمة لخزينة الدولة لتغطية نفقاتها العامة في إطار سياستها المالية العامة من أجل تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخل، بل تنوعت أهداف فرض وجباية الضرائب بين أهداف مالية،اقتصادية واجتماعية، فنجدها تهدف إلى:

1- تعبئة الفائض الاقتصادي الذي ينشأ نتيجة لعملية النمو الاقتصادي، وهذا يعني رفع الميل الحدي للادخار

2- تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية اقتصاديات شمال إفريقيا

3- إعادة توزيع الدخل والثروة ومنع تكتل الثروة بيد فئة قليلة من المجتمع.

4- الحد من الظواهر الاجتماعية السيئة كالاستهلاك غير الضروري أو قد تكون السلع منافية للعادات والتقاليد في هذا الصدد تلعب الدولة من خلال الضرائب دورا هاما للحد من شراءها.

5- تعبئة المدخرات وتغيير نمط الاستثمار فالضريبة أداة تمييزية لتشجيع أنواع من الاستثمارات والحد من الأنواع الأخرى.

إنّ إحدى العوامل الرئيسة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاستثمار هو كيفية تأثير الضرائب على أنشطة الأعمال لشركة ما، فالإفراط في فرض الضرائب قد تحدث أثارا سلبية إزاء الاستثمار يكون من نتائجها عزوف الاستثمار الأجنبي عن التوجه إلى المناطق أو الدول ذات العبء الضريبي المرتفع والتي تشكل فيها الضريبة بمختلف أنواعها خطرا على رأسماله أو تقلل فيها الاقتطاعات من نسبة العائد المتوقع عن الاستثمار، ولا تشمل الأعباء الضريبية معدلات الضريبة فحسب بل المعاملة الضريبة من طرف إدارة الضرائب ، حيث وجد أنّ 90% من الشركات في البلدان المشمولة في استقصاءات البنك الدولي المعنية بمؤسسات الأعمال تصنّف الأسعار الضريبية وإدارة الضرائب ضمن أكبر خمس عقبات أمام ممارسة أنشطة الأعمال .[7]

من هنا نستطيع القول بانّ السياسة الضريبية للدولة تلعب دورا فعالا في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد سواء، إذ تفضل الشركات نظام ضريبي بسيط بأسعار ضريبية موحدة وبسيطة، غير أنّ إدارة الضرائب في أغلب الدول النامية عكس ذلك، أين تشهد عملية تعقد النظام الضريبي والإدارة الضريبية فعملية دفع الضرائب تستغرق مدة طويلة.

والسؤال الذي يطرح نفسه المطروح متى تكون الضريبة عائقا أمام للاستثمار ومتى تكون حافزا له؟

الحالات التي تكون الضريبة طاردا للاستثمار هي[8] :

عدم استقرار النظام الضريبي: وذلك نتيجة كثرة التعديلات في التشريع الضريبي ، مما يخل بقاعدة مهمة من قواعد فرض الضريبة وهي قاعدة اليقين التي بموجبها تكون الضريبة واضحة ومعلومة ومحددة للممول.

الإفراط في رفع معدلات الضرائب، وبما أنّ الاستثمار يتوقف في أي دولة على سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال أي نسبة الربح المتوقع الحصول عليه، فإذا شكلت الأعباء الضريبية المبلغ فيها ضغطا على لكفاية الحدية لرأس المال، فإنّ النتيجة المؤكدة هي هروب الاستثمار الأجنبي .

تعقد النظام الضريبي بما لا يسمح للممول أو الإدارة الضريبية بسهولة فهمه أو تطبيقه، وذلك بسبب كثرة التشريعات والقوانين الضريبية ، مما نجم عنه تعدد أنواع الضرائب والرسوم وتعدد إجراءات وطرق الربط والطعن والتحصيل وتعدد الإدارات المختصة بالجباية والتي يطلب من المستثمر التعامل معها، مما يدفعه أحيانا للتهرب الضريبي أو العزوف عن الاستثمار في ذلك البلد.

التمييز في المعاملة الضريبية . والذي قد يكون بين الوطنيين والأجانب وقد يكون مباشر وذلك قد يلزم كل منهما بعبئ ضريبي مختلف نظرا لكزنه مقيم وغير مقيم أوقد يكون غير مباشر (وهنا قد تفرض على دخل المشروعات الاستثمارية الضخمة وهي تبدو موحدة لكلاهما لكنها قد تصيب إلاّ الأجانب لان المحليين ليسو قادرين على القيام بمثل هذه المشروعات

التمييز بين مجالات الاستثمار وهو في هذه الحالة مقصود وغير مقصود : أي تقرير معاملة ضريبية ملائمة للاستثمارات المرغوب في إقامتها وتقرير معاملة تعجيزية للمشاريع المراد انكماشها مهما كانت مقصودة أو لا فهي لا تؤثر على الاستثمار فقط وإنما يمتد أثرها إلى النظام الاقتصادي للدولة ذاتها

وأيا كان نوع هذا التمييز فإنّه بدون شك قد يؤثر على المناخ الاستثماري للدولة المستوردة للاستثمار ويؤدي إلى هروب الاستثمار الأجنبي خوفا من تدني عوائده

إذا تحققت ظاهرة الازدواج الضريبي في تشريع ضريبي لدولة ما ويعني خضوع الممول للضريبة ذاتها أو ضريبتين من نفس النوع عن ذات الوعاء، وإن اختلفت تسميتها

غير أنّ هذه العناصر تعتبر أحد الأسباب المؤثرة على الاستثمار الأجنبي وليس أهمها، حيث أنّ جذب المستثمر الأجنبي لا يتوقف على حجم الامتيازات والإعفاءات الضريبية الممنوحة له، فقد أثبتت التجارب في

بعض الدول النامية في منح الحوافز والاعفاءات الضريبية لم تبلغ أهدافها باعتبار أنّ الفساد الاداري يمثل أعباء إضافية بالنسبة للمستثمر، وعلية فقد توصلت العديد من الدراسات إلى أنّ أغلب قرارات الاستثمار لا تتأثر بالحوافز الضريبية [9] ، وإنما يرجع في المقام الأول إلى مدى توفر المناخ الاستثماري وإنما يرجع في المقام الأول إلى مدى توفر المناخ الاستثماري والمعروف أنّ المناخ الاستثماري يتكون من عناصر اقتصادية وأخرى غير اقتصادية منها على سبيل الذكر لا الحصر[10]:

1- الاستقرار السياسي : كلما كان المناخ السياسي للدولة أكثر استقرارا أدى إلى جذب الشركات الأجنبية الاستثمارية في تلك الدولة.

2- عدم وجود شبكة قّوية وحديثة من البنية التحتية بمختلف أنواعها: فالبنية التحتية المتطورة تعد عنصر أساسي لجذب المستثمرين الأجانب

3- عدم وجود نظام قانوني وقضائي فعلي يحمي المستثمر الأجنبي.

4- غياب ثقافة اجتماعية تتلاءم وثقافة المستثمر الأجنبي

5- البيروقراطية الإدارية.

6- السياسة الاقتصادية الكليّ ة أهمها :

- معدل التضخم: فمعدلات التضخم العالية تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل وهذا لا يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر لان التكاليف النسبية للإنتاج في الاقتصاد ستزداد بالمقابل، ويؤدي انخفاض مستوى الأسعار إلى انكماش النشاطات الاقتصادية وإفلاس الشركات فيما بعد.
- سعر الصرف: فعندما ترتفع أسعار الصرف الحقيقية تنخفض قيمة العملة المحلية وتصبح المنتجات المحلية ارخص نسبيا في الأسواق الخارجية، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ومنه ارتفاع قيمة الصادرات التي أصبحت ارخص في الأسواق الأجنبية وانخفاض استيراداتها مما يحفز الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سعر الفائدة: إذ تؤكد النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة الحقيقي والطلب على الاستثمار.
- القوانين المتعلّقة بتحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج والحد من تدخل الدولة للتأثير في ظروف المنافسة

- الادخار المحلي : فارتفاع معدل الادخار يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار المحلي والذي يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي وبالتالي زيادة الاستثمارات الأجنبية.

ويمكن القول بانّ بلوغ الكفاءة يعني توافر هذه العناصر مجتمعة

ثالثا: التجارب الدولية في جذب الاستثمار الأجنبي:

أ- تجربة ماليزيا سنغافورة والصين

تعتبر هذه الدول من الدول النامية أكثر نجاحا في استخدام الحوافز لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث انتهجت[11].

- سياسة التعديل المستمر لهياكل وطبيعة الحوافز في ضوء احتياجات وأهداف التنمية الوطنية.
- يعكس تطور هيكل الحوافز الانتقال التدريجي من التشجيع العام للاستثمار الأجنبي المباشر إلى التركيز في توجيه الاستثمار للقطاعات عالية التقانة والعناقيد الصناعية
- وقد شملت الحوافز والتسهيلات :

– خدمات البنى التحتية المدعومة

- تسريع الإجراءات الجمركية

- الاعفاءات من رسوم الضرائب والجمارك على الصادرات

- تحرير كافة القيود الخاصة بحقوق الملكية في الشركات تحت مظلة " قانون تشجيع الاستثمارات"

- كما شملت الإعفاءات والحوافز الضريبية :

فرض الإعفاءات الضريبية على الشركات التي تلتزم بإنتاج بعض المنتوجات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمارات.

إسقاط جزء من الضرائب المستحقة على الدخل للشركات التي تعمل في مجالات صناعية محددة سيما الموجهة للاستثمار

الإعفاء من الضرائب لمدة خمس سنوات لتشجيع الشركات للتوطن في ماليزيا

- عملت ماليزيا على توقيع اتفاقيات لضمان الاستثمار مع مختلف الدول تضمنت حماية الشركات من التأميم الإجباري، والحصول على التعويضات القانونية

- من الصناعات التي تشهد ثباتا في مستوى الأداء وتحسن في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيما صناعة الالكترونيات، الزجاج، صناعة البلاستيك....
- بغرض جذب المزيد من الاستثمارات المباشرة، فقد تراجعت الحكومة الماليزية عن متطلبات حصص الأجانب في ملكية المشروعات الاستثمارية المحلية، كما تخلت عن قرار فرض الرقابة على تحركات رؤوس الأموال التي كانت قد فرضتها في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية في أواخر التسعينات من القرن الماضي.
- استعادت ماليزيا ثقة المستثمر الأجنبي المباشر وعادت لتحتل المرتبة 19 ضمن 82 دولة عالمية لمدة خمس سنوات 2014-2018 استنادا للتسهيلات الحكومية التي تقدمها للمستثمرين الأجانب، وبهذا صنفت ماليزيا من بين أقوى الدول اقتصاديا في آسيا[12].

وإذا كانت العوامل السالفة الذكر يمكن اعتبارها عوامل جاذبة للاستثمار الأجنبي فالعوامل الطاردة له يمكن ابرازها من خلال الشكل رقم(2).

ب- تجربة الدول الصناعية:

بالإضافة للظروف التي ميّزت اقتصاديات الدول النامية، فإنّ عوامل أخرى جعلت من الدول الصناعية تمثل نسبة 48% كدول مضيفة في عام 2010 ونسبة 70% كمصدر لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فإن لها دور في توجيه أو تقليص الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية من جهة، وزيادة حصتها من هذه التدفقات من جهة أخرى بسبب وجود عدد من العوامل المتداخلة اعل أهمها[13]:

1- البيئة الاقتصادية الملائمة كونها تتميز بـ :

- ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.
- انخفاض درجة المخاطرة.
- انخفاض سعر الفائدة .
- ارتفاع عائد الاستثمار.

2- الحوافز :

- الحوافز المالية : مساعدات، إعانات مالية، قروض بمعدلات منخفضة، حرية تحويل الأرباح اعطاء المنح كمنح البحث والتطوير، منح التوظيف، منح الاستثمار، منح التأسيس
- الحوافز الضريبية

- الحوافز غير المباشرة

3- التكامل الإقليمي

ثالثا: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات والموّجهة نحو تحسين بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار في الجزائر، ورغم الذّتائج الإيجابية المحقّقة على مستوى المؤشّرات الاقتصادية الكبرى، فالجزائر تملك حاليا المؤهلات لجذب الاستثمار الأجنبي من أطر تشريعية وتنظيمية وقانون الاستثمار بالإضافة إلى القدرات الذاتية للاستثمار من احتياطات الصرف،لا تزال بيئة الاستثمار في الجزائر توصف بأذّها غير مؤّهلة تأهيلا كافيا، ليس فقط لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بل حتّى لإسهام القطاع الخاص المحلّي في تحقيق التّنمية الاقتصادية المنشودة[14]. وأهم ما يمكن ملاحظته في التجربة الجزائرية مايلي:

- ✓ إنّ فعالية النظام الضريبي في الجزائر ترتبط بزيادة تحديث إدارة الضرائب ماديا وبشريا ومعرفيا لمواكبة التطورات الاقتصادية المحلية والدولية والعالمية ومواجهة تحدياتها، غير أنّ الهيكل الضريبي لا يزال مختلا من خلال اعتماده على الجباية البترولية وسيطرة الضرائب غير المباشر عليه، فضلا عن تعقد الإجراءات الضريبية وعدم الوضوح في التطبيق مما يترك المجال للتلاعب والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.
- ✓ وفي تقرير للبنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر، شكل معدل الضريبة المرتبة الرابعة من ضمن 18 عاملا مقيدا أو معيقا للاستثمار الأجنبي
- ✓ بطء وبيروقراطية الجهاز القضائي وانعدام تخصص القضاء في مجال منازعات الاستثمار.
- ✓ يواجه المستثمر الأجنبي مسألة العقار، عير أنّ التحقيقات أثبتت أنّ الجزائر تتوفر على 30% من المساحة الكلية غي مستغلة، وبالتالي فالمسألة ليست مسألة عقار بقدر ما هي مشكلة فساد وضعف في التسيير والتنظيم وغياب الشفافية في توزيع الأراضي[15].
- ✓ تصطدم فعالية النظام الضريبي الجزائري بثقل التهرب الضريبي والاقتصاد الموازي على الرغم من التدابير التشريعية والتنظيمية الهادفة للحد من هاتين الظاهريتين الذي أدى إلى تفاقم خسائر الخزينة العمومية
- ✓ عدم فعالية نظام حماية حقوق الملكية
- ✓ البنى التحتية في الجزائر لا تزال دون المستوى المطلوب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها.

نستنتج بأّن حجم التدفقات للاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر يظل ضئيل جدا مقارنة بامكاناتها، فرغم المجهودات التي بذلتها الدولة في سبيل تطوير وترقية المناخ الاستثماري، فعلى سبيل المثال نلاحظ تطور ملحوظ من حيث تدفق الاستثمار الأجنبي خلال الفترة (2002-2010) بـــ 706 مليار دينار جزائري من أصل 1694 مليار دينار جزائري كانت مبرمجة خلال هذه الفترة أي ما يعادل نسبة 41% خاصة في شكل شراكة لتتعدى بذلك نسبة 12% وهي نسبة المشاريع المنجزة فعليا خلال الفترة (1993-2001) [16]، كما استقطبت القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات نسب متواضعة، فيما يعتبر قطاع النفط أكبر قطاع جاذب للاستثمارات الأجنبية، مما يبرز بوضوح الاعتماد شبه كلي للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات وبالتالي يبقى رهين أسعار النفط، التي هي عرضة للتدبدب ، مما دفع بعض الخبراء الاقتصاديين عند الحديث عن مستقبل النفط ، سيما بعد الأزمة النفطية الأخيرة التلويح بأّن الدول النفطية ستواجه أزمات مالية في السنوات العشرة المقبلة، إذا لم توسع استثماراتها.

ويمكن تلخيص أهم العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي في الجزائر في الشكل الموالي[17]

شكل رقم (2) العوامل الطاردة للاستثمار الأجنبي

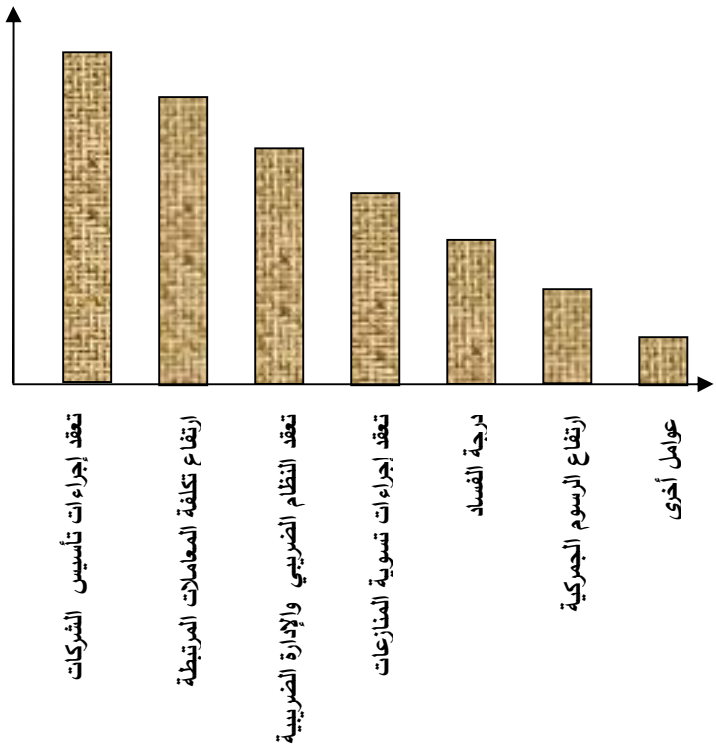

مما سبق نصل إلى تأكيد صحة الفرضيات المشار اليها سابقا :

الفرضية الأولى:

إن السياسة الضريبية للدولة تلعب دورا فعالا في جذب أو طرد الاستثمار الأجنبي أو المحلي على حد سواء، فالضريبة قد تحدث آثارا سلبية إزاء الاستثمار الأجنبي يكون من نتائجها عزوف المستثمر الأجنبي عن التوجه إلى الإقتصادات غير المنظمةوغير المؤهّلة التأهيل الكافي وذات العبء الضريبي المرتفع، بل يلجؤون للشركات متعددة الجنسيات[18]، ومن هنا تأتي أهمية السياسة الضريبية في إزالة العوائق والأخطار التي قد تحدثها الضريبة أم الاستثمار، في تحفيز رأس المال الأجنبي والوطني على حد سواء على الاستثمار في البلد المعني.

الفرضية الثانية:

السياسة الضريبية وفرض الرسوم لها تأثير سلبي على تدفق الاستثمارات الأجنبية، وتلافيا لحدوث هذه النتيجة المنطقية ، فإنّ أغلب الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر تعمد إلى الإعفاء الكلي أو الجزئي أو المؤقت للضرائب والرسوم أو تخفيض العبء الضريبي عليها

الفرضية الثالثة:

إنّ منح الحوافز الضريبية لم تعد كافية لوحدها لجذب الاستثمارات الأجنبية، سيما وأنّ هذه الأخيرة تعتبر جزء من مناخ الاستثمار، ومنه فإنّ فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تبرز مع فعالية العناصر الأخرى المكونة للمناخ الاستثماري.

ومن أجل تعزيز الايجابيات التي يمكن أن تساعد على تحسين السياسة الضريبية وفقا لما تقتضيه التدفقات الاستثمارية نقترح الآتي:

الإقتراحات:

1- تقليص الاعتماد على مداخيل الاقتصاد النفطي من خلال بذل المزيد من الجهود في تنويع مصادر دخل الاقتصاد الجزائري .

2- ضرورة مراجعة أنظمة التحفيز وتعديل السياسات الاقتصادية للدول وسن القوانين والتشريعات .

3- تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير جميع المتطلبات للسير بالإصلاحات الضريبية (تحسين عدالة الإطار القانوني للضرائب،تحسين عدالة الضرائب،معالجة التهرب الضريبي،تحسين الإدارة الضريبية).

4- ضرورة تطوير البنى التحتية وصيانتها بكل المرافق (شبكات الطرق، الاتصالات، الكهرباء، الطاقة.....في إطار جاذب للاستثمار العالمي .

5- ضرورة خلق بيئة اقتصادية وسياسية ومؤسسات ملائمة .

6- ضرورة الاستفادة من امتيازات الاستثمار الأجنبي المباشر ومنها، نقل التكنولوجيا والمهارات الحديثة في الإنتاج، وضرورة توجيه الأموال إلى القطاعات الإنتاجية المحركة للنمو الاقتصادي .

7- ضرورة تخفيض المحددات والمخاطر للاستثمار الأجنبي المباشر ومعرفة اتجاه وتأثير كل محدد وبما يؤدي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية.

5 تبين أن توفير بيئة جيدة ستؤدي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاعتماد عليه كونه احد أهم مصادر التمويل بالنسبة للدول عينة البحث التي تعاني من نقص في مدخراتها المحلية.

قائمة المراجع

(1) - سعد محمود الكواز، تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر واثارها في اقتصادات الاقطار النامية،مجلة تنمية الرافدين، العدد 78،جامعة الموصل، 2005.

(2) - الاستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة تعني بقضايا التنمية في البلدان العربية العدد 84، 2004، عن الموقع:
www.arab-api.org/images/publication/pdfs/.../84_develop_bridge33.pd

(3) - محمد طالبي : أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الجزائر، مجلة العدد 6 ص 313.

(4) – عروبة معين عايش: دور الاعفاء الضريبي في تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق، المؤتمر العلمي الأول : دور العلوم المحاسبية والمالية في النهوض بواقع المؤسسات الاقتصادية ، 2010، جامعة بغداد، عن الموقع:
http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=756

(5) - مشري حم الحبيب :السياسة ضريبية وأثرها على الاستثمار في الجزائر ، ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة بسكرة،2009-2010، ص 89.

(6) - بوزيد حميد: النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي في الفترة(1992-2004)، دكتوراه دولة 2006، الجزائر ص 57 الموقع:

(7) - كريمة فرحي: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، مع دراسة مقارنة بين الصين ، تركيا، مصر والجزائر، دكتوراه في النقود والبنوك، جامعة الجزائر -3- ، 2012-2013 ، ص 101

(8) - عطية عبد الحليم صقر:الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار في مصر، دار النهضة العربية،مصر، ص 111-118.

(9) - محمد طالبي : مرجع سابق، ص 319.

(10) - بحث الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وأثرها على التنمية الاقتصادية ورقة بحثية ضمن المشاركة في الملتقى الوطني الأول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة جامعة سعد دحلب البليدة، الموقع: http://www.ta3lime.com/showthread.php?t=602

(11) - أ.عادل عبد العظيم التجارب الدولية: محددات الاستثمار الخاص: تجارب ماليزيا ، سنغافورة والصين المعهد العربي للتخطيط الكويت منقول عن:

http://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/07/d985d8add8afd8afd8a7d8aa-

(12) - ماليزيا ... 19 عالمياً كأفضل الوجهات الصديقة للأعمال منقول عن:
http://www.aswaqpress.com/articles/176

(13) - كريمة فرحي: مرجع سابق،ص 106

(14) - بوزيدة حميد: مرجع سابق، ص227

(15) - ساعد بوراوي : الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر - تونس-المغرب) دراسة مقارنة، ماجستير في الاقتصاد الدولي، جامعة باتنة ،2007-2008، ص 163

(16) - كريمة فرحي، مرجع سابق، ص 106

(17) : L'incidence de l'impôt direct sur l'investissement direct étranger ,OCDE, Synthèse ,Mars 2008,pp1-5
Site : http://www.oecd.org/fr/investissement/politiques-investissement/40251026.pdf

(18)Abdelmadjid Bouzidi : L'investissements étrangers utiles mais couteux, le soir d'Algérie 27 /6/2007 .